Warith Scientific Journal

التنويع الاقتصادي في العراق
الواقع والتحديات والحلول
Economic diversification in Iraq
Reality, challenges and solutions

م.م ابتهال ناهي شاكر
Ibtihal Nahi Shaker
جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University College of Administration and Economics
Ibtihal.n@uokerbala.edu.iq
العراق / كربلاء

حامد عبد الحسين خضير
Hamed Abdul-Hussein Khudai
مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
Al Furat Center for Development and Strategic Studies
hamed7334@gmail.com
العراق / كربلاء

علي نعمة محمد
Ali Nima Muhammad
رئيس مؤسسة رافدي العراق الجديد
President of the Rafidi Foundation, the new Iraq
alineema2000@yahoo.com
العراق / بغداد

المستخلص

يتعرض البلد ذو الاقتصاد الأحادي وخصوصاً إذا كان ريعيً , أي الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد أو مجموعة قليلة جداً من المصادر, لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها, وذلك لما يطرأ على هذا المصدر الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأحادي من مشاكل وتقلبات سواء كان منشؤها أسباباً محلية أو دولية أو كلاهما معاً. وتجنباً لهذه المشاكل والتقلبات, تصبح مسألة التنويع الاقتصادي من المسائل الملحة والضرورية بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الأحادية من وجهة نظر المنطق الاقتصادي, إذ لا يمكن التخلص من هذه المشاكل والتقلبات في ظل استمرارية أحادية الاقتصاد, إضافة إلى إن تحقيق التنويع الاقتصادي يسهم في إضفاء طابع المتانة للنمو الاقتصادي والاستدامة المالية للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية ما بين الأجيال , اتضح من خلال البحث, إن الاقتصاد العراقي لم يكن اقتصاد غير متنوع فحسب, بل كان وما زال اقتصاد أحادياً ريعي بامتياز, حيث يعتمد على النفط بشكل كبير جداً, وإن العراق يعاني من تحديات تعرقل مسيرته نحو عملية تحقيق التنويع الاقتصادي, إذ لا يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي من دون معالجة هذه التحديات والمتمثلة بارتفاع حجم الفساد وانهيار البنى التحتية وضعف رأس المال البشري وهيمنة القطاع العام وتقلبات أسعار النفط التي تنعكس سلباً على أداء الاقتصاد العراقي من خلال ظهور المرض الهولندي الذي يجعل العلاقة عكسية بين مساهمة القطاع الريعي ومساهمة القطاعات الأخرى. وتم في نفس الوقت تحديد الحلول المتعلقة بمعالجة التحديات الآنفة الذكر وتحديد القطاع الخاص وإنشاء صندوق العراقي المقترح كآليات لتحقيق التنويع الاقتصادي .

الكلمات الافتتاحية:. الاقتصاد الريعي , التنويع الاقتصادي, خصخصة المشاريع, الصندوق السيادي , المرض الهولندي .

Abstrac

A country with a unitary economy, especially if it is rentier, i.e. an economy that depends on one source or a very few group of sources, is exposed to many economic, social, political and other problems, due to the problems and fluctuations that occur to this source on which the single economy depends Local, international, or both. In order to avoid these problems and fluctuations, the issue of economic diversification becomes one of the urgent and necessary issues for countries with single economies from the point of view of economic logic, as it is not possible to get rid of these problems and fluctuations in light of the continuity of the single economy, in addition to achieving economic diversification contributes to imparting the character of strength for growth The economic and financial sustainability of the state and the achievement of social justice between generations, it became clear through the research that the Iraqi economy was not only a non-diversified economy, but was and still is a monolithic economy par excellence, as it depends on oil in a very large way, and that Iraq suffers from challenges that impede its path. Towards the process of achieving economic diversification, as economic diversification cannot be achieved without addressing these challenges, represented by the high volume of corruption, the collapse of infrastructure, the weakness of human capital, the dominance of the public sector and the fluctuations of oil prices that negatively affect the performance of the Iraqi economy through the emergence of the Dutch disease, which makes the relationship inverse Between the contribution of the rentier sector and that of other sectors. At the same time, solutions related to addressing the aforementioned challenges were identified, the private sector was identified, and the proposed Iraqi fund established as mechanisms to achieve economic diversification.

المـقـدمــة

يعد التنويع الاقتصادي من المسائل المهمة والملحة بالنسبة للبلدان جميعاً والريعية خصوصاً, كونها في الغالب بلدان أحادية المصدر أي تعتمد على النفط في تمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية, حيث يشكل نسب مرتفعة جداً في الموازنة العامة ومجموع الصادرات والناتج المحلي الاجمالي, مع العلم إنه لا يسهم في توفير فرص العمل كون الصناعة النفطية بذاتها هي صناعة كثيفة رأس المال أي انها بحاجة لرأس المال أكثر من الأيدي العاملة, فضلاً عن الآثار السلبية التي يتركها على الاقتصاد والمجتمع في ظل غياب الادارة الكفؤة والارادة الحقيقية والتخطيط الاستراتيجي, حيث يسهم في ظهور المرض الهولندي الذي يجعل البلد الغني بالموارد الطبيعية يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية فضلاً عن العسكرية, ولذا فالعمل على التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى تلافي المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع وعدم ظهورها لاحقاً في ظل استمرار أهمية التوظيف على هذا النحو, وكانت أبرز توصيات البحث تتمثل في العمل على وضع أهداف التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للعمل ومعالجة التحديات كمحاربة الفساد وتحويل العلاقة العكسية ما بين القطاع الريعي والقطاعات الأخرى إلى علاقة طردية, أي القضاء على ظاهرة المرض الهولندي, والاهتمام في البنى التحتية والعمل بالخصخصة للمشاريع الخاسرة وتشجيع القطاع الخاص لزيادة نشاطه الاقتصادي وغيرها, ومن ثم العمل على رفع مساهمة الأنشطة الإنتاجية كالزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي, بالإضافة إلى إنشاء صندوق العراق السيادي المقترح.

مشكلة البحث: الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز أي انه يعتمد على مصدر واحد (النفط) في تمويل الموازنة وهو بذلك يتعرض للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

اهمية البحث:. العمل على النهوض بالاقتصاد العراقي بعيدا عن الريعية المفرطة التي يعاني منها باعتماده على النفط كمصدر وحيد بتمويل الموازنة ومحاولة ايجاد السبل الكفيلة للتنويع الاقتصادي

هدف البحث:. يهدف البحث الى تحليل واقع الاقتصاد العراقي وبيان اهمية التنويع الاقتصادي الذي يسهم في تحقيق استقرار اقتصاد البلد..

فرضية البحث: إن العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد العراقي سيؤدي إلى معالجة المشاكل التي يعاني منها العراق اقتصادياً واجتماعياً واستراتيجياً.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة البحث وذلك للوقوف على واقع التنويع الاقتصادي والتعرف على أهم التحديات التي تحول دون تحقيقه ومعرفة الحلول الملائمة.

الحدود المكانية والزمانية: بالنسبة للحدود المكانية فقد أهتم بالعراق وأما بالنسبة للحدود الزمانية فقد كانت السلسلة من 2006 إلى 2019.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين الأول تناول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي من حيث المفهوم والضرورات والتحديات والمؤشرات في حين تناول المبحث الثاني التنويع الاقتصادي في العراق من حيث الواقع والتحديات والحلول.

المبحث الاول :. الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

اولا: مفهوم وضرورات التنويع الاقتصادي

1- مفهوم التنويع الاقتصادي

تتعدد مفاهيم التنويع الاقتصادي تبعاً لتعدد وجهات النظر الاقتصادية, وبالتأكيد لكل منها ما يبررها من حجج وبراهين, لكنها جميعاً تشير إلى عدم الاعتماد على مصدر دخل واحد او مصادر دخل محدودة جداً, وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية. ويمكن أن نشير إلى بعض تلك المفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي, وكما يأتي:

التنويع الاقتصادي هو " خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على قطاع واحد, وهذه العملية تؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية, وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"(الشبيبي, 2010, 108) .

ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد , التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية , وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة , دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية , وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد " (مرزوك و حمزة, 2013 , 7) .

كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب أعداد الأيدي العاملة المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي " (ميرزا , 2013, 23) .

ويرى البعض الآخر أن المقصود من التنويع الاقتصادي هو" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً " (مرزوك و حمزة , 2014 , 57).

ضرورات التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة نقاط مهمة توجب العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي, سواء على مستوى النشاط الاقتصادي أم على مستوى مصادر الطاقة التي تعد بمثابة حجر الزاوية للنشاط الاقتصادي, حيث أشار الاقتصاديون منذ زمن طويل إلى وجود ارتباط مباشر بين كمية الطاقة المنتجة وإنتاج السلع لكل نسمة (الزيات, , 1994, 170).
وأهم النقاط التي توجب تحقيق التنويع الاقتصادي, خصوصاً بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية هي:

أ- نضوب الطاقة الاحفورية

ان اعتماد اقتصاد ما على مصادر الطاقة الاحفورية التي تتصف بأن احتياطاتها في كل الاحوال هي احتياطيات ناضبة, أي إن كمياتها ستنفد عاجلاً أم آجلاً, وتضطر الانسانية منذ اليوم أن تبحث عن منابع جديدة (نفس المصدر,171), وهذا بالتأكيد مرتبط بمدى الضغط عليها - والذي يتحدد بعوامل أخرى كالنمو السكاني والنمو الاقتصادي وعامل المناخ والعامل السياسي.
- فكلما يكون الطلب عليها كبير تنفذ بسرعة ويكون عمرها اقصر, والعكس صحيح, أي كلما ينخفض الطلب عليها تزداد مدة نفادها ويكون عمرها أطول, لكن النتيجة هو النفاذ, مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة على حالها مثلاً ثبات التطور التكنلوجي, وفي حال حصول النفاذ لتلك الطاقة, مع غياب الرؤى الاقتصادية وعدم رسم الخطط والاجراءات الكفيلة والمناسبة لإنقاذ الاقتصادات التي تعتمد على الطاقة الناضبة, ستظهر بل سيجلب ذلك النفاذ الكثير من المشاكل لبلدان تلك الاقتصادات, سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وغيرها, التي تحتاج الكثير من الزمن لمعالجتها.
وفي ظل معطيات حتمية نضوب الطاقة الاحفورية التي يترتب عليها ظهور المشاكل السياسة والاقتصادية والاجتماعية وغيرها, يصبح التنويع الاقتصادي لمصادر الطاقة أو للنشاط الاقتصادي أو كلاهما هو الأفضل ولا مفر منه بل واجب التنفيذ للتعويض عن نفاذ تلك الطاقة من ناحية ولتجنب ظهور المشاكل من ناحية أخرى, ولاختزال الزمن من ناحية ثالثة.

ب- انخفاض الأهمية الاقتصادية للطاقة الاحفورية

على الرغم من توقعات بعض المنظمات والهيئات المتخصصة بالطاقة في استشراق الطلب المستقبلي على الطاقة إلى إن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة سيتم تلبيتها من أنواع الوقود الأحفوري(النفط والغاز والفحم) لعدة عقود قادمة, ومن المتوقع إن يحافظ الوقود الأحفوري على حصة 80% من مزيج الطاقة العالمي في المستقبل, ومن المتوقع أيضاً أن النفط والغاز وحدهما سوف يشكلان ما نسبته 51% من إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة بحلول عام 2035 , (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) , 2014) إلا إنه لا يستمر طويلاً بفعل التطور التكنلوجي الباحث عن البدائل للتخلص من ارتفاع الأسعار من جانب وتقليص الآثار البيئية من جانب آخر.
ان مشكلة نفاذ الطاقة الاحفورية واحتكارها من الدول المالكة لها, تعد إحدى الأسباب المهمة التي توجب البحث عن مصادر طاقة بديلة, حتى لا تتوقف أو بالأحرى حتى لا تتعقد النشاطات الاقتصادية في أداء مهامها , إذ ان الطاقة وخصوصا في الوقت الحاضر تعتبر حجر الأساس للنشاط الاقتصادي, كما ذكرنا آنفاً. فلا شك إن صناعة الطاقة المتجددة التي أخذت مسيرة تطورها في العالم, وبدرجة كبيرة من خلال الدعم الحكومي, أصبحت تحتل جزءا هاماً من سياسات الطاقة للدول المستهلكة وتساهم بحصة ملموسة من مزيج الطاقة العالمي وبخاصة في توليد الكهرباء. ولذا فإن العمل على تطوير إنتاج واستخدام الطاقة الناتجة من المصادر الجديدة والمتجددة ساعد على تنوع مصادر الطاقة باعتبار إن هذا النوع من الطاقة يعتبر مكملاً للطاقة التقليدية الأحفورية المتمثلة في النفط والغاز والفحم (المصدر نفسه), وإن استمرار التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الطاقة المتجددة ومن ثم الاعتماد عليها بشكل أكبر سيقلص مساحة الطاقة الأحفورية غير المتجددة على المستوى العالمي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أهميتها الاقتصادية.

ت- التلوث البيئي

ان زيادة الاعتماد على الطاقة الاحفورية, من قبل الدول الغنية لتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية, لإشباع الحاجة المحلية وزيادة الصادرات لتعوض قيمة المواد الاولية الخام التي استوردتها وبأسعار قد تكون مرتفعة أو منخفضة, في كلا الجانبين, الدول المنتجة (المصدرة)والمستهلكة (المستوردة), تتعرض إلى مشكلة التلوث البيئي - يذكر تقرير التنمية البشرية أن تغير المناخ سيكون أحد القوى المحددة التي تشكل مؤشرات التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين حيث سيؤثر الاحترار العالمي(الحاصل بفعل التلوث البيئي) على كافة الدول بشكل مباشر من خلال تأثيره على البيئة وهطول المطر والحرارة وأنظمة الطقس, ولن يكون أحد معصوماً من عواقبه, لكن ستكون بعض الدول والاشخاص عرضة بشكل أكبر من الآخرين وتواجه الإنسانية كلها على المدى البعيد مخاطر لكن على المدى الأقرب تميل المخاطر ومواطن الضعف إلى أن تصيب الناس الأفقر في العالم. (تقرير التنمية البشرية, 2016, ص21) حيث تعد الطاقة الاحفورية أحد العناصر الرئيسة التي تسهم في تلويث البيئة سواء أكان تلويثاً هوائياً أم مائياً أم أرضياً. إن انتاج مصادر الطاقة الاحفورية ونقلها واستخدامها ينشأ عنه ملوثات عدة تنعكس على البيئة بعناصرها المختلفة(الهيتي,2000, 298), وخصوصاً في الدول المنتجة (المصدرة), لأنها تعاني من مسألة التلوث عند عملية الاستخراج والنقل والتكرير والتوزيع والاستهلاك والتصدير من ناحية, وهروب الصناعات الملوثة للبيئة من البلدان المتقدمة بفعل محاربة هذه البلدان لهذه الصناعات, كنتيجة لقوة القانون والمنظمات الخاصة بالدفاع عن البيئة وحقوق الانسان, من ناحية أخرى.

ثانياً: تحديات التنويع الاقتصادي

هناك تحديات داخلية وأخرى خارجية تعرقل مسيرة تحقيق التنويع الاقتصادي يمكن تناول بعضها كما موضح أدناه:

التحديات الداخلية, وهي التحديات التي تقف كعائق أمام عملية تحقيق التنويع الاقتصادي من داخل البلد, ويمكن التطرق إليها بإيجاز وكما يلي:

أ- **الفساد :.** يعد الفساد أحد المعوقات الرئيسية التي تقف بوجه التنويع الاقتصادي في البلدان النامية, خصوصاً البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ذات الاقتصادات الاحادية, وذلك لدوره السلبي على عملية النشاط الاقتصادي. حيث تنعكس نتائج الفساد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بهدر الموارد وانخفاض الإيرادات العامة وتعثر تنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة وتشجيع الانتاج المحلي...إلخ (الخاقاني, 2008, 26) أي يتسبب الفساد في رفع درجة عدم اليقين في الاقتصاد ويزيد من عدم فعّاليته, من خلال احتكار الثروة والموارد العامة في أيدي ما يعرف بالصفوة(السياسية والاقتصادية) فتتنامى مسألة الحرمان من الموارد وغياب الفرص المتكافئة في التمكين من ممارسة النشاط الاقتصادي والوصول للموارد (قاسم وعبد الكريم,2014, 146), يؤدي لانخفاض مستويات المنافسة والكفاءة, بحيث تصبح منظمات الاعمال غير قادرة على منافسة نظيراتها في السوق (الاسدي و الربيعي, 2013, 79) كما يُحدث الفساد خللاً كبيراً في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها, فيحرم البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها (قاسم وعبد الكريم, 2014, 144.), إذ بسببه يحول ما مخصص من موارد لانعاش التنمية والمشاريع الاستثمارية إلى الفاسدين إدارياً ومالياً, نتيجة عدم اخلاصهم في تنفيذ المشاريع, وبالمقابل, لا توجد محاسبة على فسادهم (الاسدي الربيعي,2013, 89.), فضلاً عن ذلك, إنه (الفساد) يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها,(الجبوري , 2011, 48.) فيؤدي إلى زيادة التكاليف المباشرة ونقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي ككل او كليهما معاً, فالمبالغ التي يدفعها رجال الاعمال إلى الموظف الحكومي مقابل الحصول على تسهيل معين, يتم نقل عبئه عن طريق رفع الاسعار لتعويض الرشوة المدفوعة , وقد تتحملها الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة, وقد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وتخفيض قيمة العملة المحلية- وهذا ما يزيد من سوء الاقتصاد الاحادي لانعدام تنوعه - وهذا يعني إن الاقتصاد هو الذي يتحمل عبئ هذه الرشوة (قاسم وعبد الكريم, 2014, 144-145),ان ارتفاع مستوى الفساد يقوض الحكم ويضعف إنفاذ القانون فتتأثر السياسات الرامية لبناء اقتصاد متنوع, لأنه يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية, أو زيادة الاعباء على الموازنة العامة, أو خفض كفاءة الاداء الاقتصادي, أو سوء توزيع الموارد (الاسدي والربيعي,2013, 7)

ب- **البنى التحتية:** تعتبر البنية التحتية جيدة الاداء والكفاءة مهمة للغاية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية, فهي تزيد من مستويات المعيشة, وتجذب المزيد من الشركات, وتدعم عملية انتاج السلع الزراعية والمصنعة عن طريق خفض التكاليف. كما انها تساعد على التكامل الاقتصادي وتسهل التجارة حيث تخفف من صعوبة الحصول على السلع والخدمات. بالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في عملية الانتاج والناتج المحلي الاجمالي, ويمكن للاستثمار في البنية التحتية زيادة إجمالي إنتاجية العمل من خلال تقليل تكلفة ممارسة الاعمال التجارية والسماح بالاستخدام الفعال للموارد (ديور وآخرون , 2014, ص7) ولكي تتصدى البلدان احادية الاقتصاد للتحديات الماثلة أمامها على المدى المتوسط، يتعين عليها أن تستمر في إجراء الإصلاحات التي تُعَجِّل وتيرة تنويع النشاط الاقتصادي وتدعم توفير فرص العمل ولتعجيل وتيرة تنويع الاقتصاد، يتعين مواصلة الاستثمار في البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال؛ وليتسنى توفير فرص العمل يتعين الارتقاء بنظم التعليم والتدريب، وتحسين خدمات التسكين الوظيفي، والنظر في حوافز العمل في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام (صندوق النقد الدولي, 2013, 61).

ج- **ضعف تراكم راس المال البشري:** ان تراكم راس المال البشري هو العنصر الاهم والتحدي الاكبر في عملية التنمية والتنويع الاقتصادي, لان التنمية وحدها لا تكفي من دون وجود تراكم في راس المال البشري, ففي كثير من البلدان النامية لا يوجد نقص من الجامعات ولا من خريجي الجامعات, ولا من المرافق التعليمية والمختبرات, ونحو ذل, ولكنه لا يصل إلى التراكم المطلوب لتكوين قاعدة نوعية من راس المال البشري تنطلق منها عملية تنويع ناجحة, أي إنه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تركيم راس المال البشري التي تضع الاقتصاد على مسار التنويع الاقتصادي. وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق تراكم راس المال البشري, جلها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الاقبال على التعليم, وطلب المعرفة, واكتساب المهارات وبناء القدرات, إضافة إلى سبب آخر متمثل بعدم التمكين الذي نجمله في تقلص الفرص في الاقتصاد وضعف القطاع الخاص في التنمية, وفي توظيف المواطنين بشكل عام , تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه, وتنازع مجموعات المصالح والفساد والمحسوبية والولاءات وسوء الادارة وضعف الحكومة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي , ان التركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء راس المال البشري, ففي البلدان النامية كثيراً ما يكون مصدر الإخفاق في جانب الطلب, فطلب التعليم وجودته وبناء القدرات ينخفض أن كان العائد المتوقع منهما منخفضاً (الخاطر, 2015, 33), حيث يشكل التعليم الرسمي دوراً حاسماً في تحسين القدرة الانتاجية للمجتمع, ويحسن التعليم الجيد عمليات الانتاج بعدة طرق, فالعمال المتعلمون, أو ذوو المهارات هم قادرون على اداء المهام المعقدة, وبالتالي المساهمة في إنتاج المزيد من المنتجات المتطورة تقنياً, وخاصة في البلدان النامية, حيث العمال الماهرون يزيدون في الطاقة الاستيعابية للبلد من خلال الحصول على المعرفة والتكنلوجيا الاجنبية وتنفيذها, وهو أمر ذو اهمية حاسمة في نجاح التنويع الاقتصادي والتنمية. ولتطوير رأس المال البشري, فالشرط الأساسي ليس فقط زيادة الوصول والمشاركة في التعليم, ولكن تحسين التقدم والجودة في التعليم ايضاً, وذلك لوجود علاقة إيجابية بين نوعية التعليم وإنتاجية العمال, فمن أجل زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي لابد من الاهتمام بتحسين نوعية التعليم (ديور وآخرون , مصدر سابق, 6) .

د- **هيمنة القطاع العام:** نتيجة إدراك الحكومات لأهمية النفط الاستراتيجية على المستوى المحلي والدولي, أخذت تمارس أدواراً بارزة في هذا القطاع من خلال إنشاء شركات وطنية خاصة بهذا القطاع. وإن العائدات التي يحققها هذا القطاع يخفي قصور تلك الحكومات الذي يحصل بشكل عام في كل المجالات, وتشجع الحكومة على الانتقال إلى قطاعات أخرى تراها ذات أهمية استراتيجية أيضاً, موسعة نواحي القصور ومرغمة القطاع الخاص إلى الانسحاب, وحتى وإن فسحت المجال له لا يعدو أن يكون إلا دوراً هامشياً. اما عدم فاعليته تحصل بفعل ان الثروة النفطية غالباً ما تأتي بشكل مفاجئ مع اكتشافات جديدة, أو ارتفاع في الاسعار, وفي البلدان النامية عادة ما تتجاوز الثروة الجديدة قدرة الاقتصاد المحلي على تمثلها وقدرة مؤسسات الحكومة على ضمان استثمارها الفعال. والاستثمارات في ردة فعل على الزيادة في الثروة غالباً ما تكون غير ذي جدوى. والامثلة ضمن قطاع النفط قد يشمل مصافي النفط المحلية غير الاقتصادية, منشآت غاز طبيعي مسال ذات أهمية قصوى تعتمد على استثمارات سيئة. والامثلة الاخرى غير النفطية يرجح أن توجد في قطاعات استراتيجية اخرى, ويمكن أن تشمل مجمعات فولاذ والمنيوم ضخمة (كاليكي وغولدون, 2010,, 701).

هـ- **التحديات الخارجية** وهي التحديات التي تقف عائق أمام عملية تحقيق التنويع الاقتصادي أي تفرض كواقع من خارج البلد ذو الاقتصاد الاحادي الذي يروم التخلص من هذه الاحادية عبر التنويع الاقتصادي, ويمكن تناولها بإيجاز وكما يلي:

1- **تقلبات الاسعار النفطية**: إن تقلبات اسعار النفط والغاز تتقلب كثيراً ولا ترتبط بالضرورة بالدورات الاقتصادية, ولهذه الحالة أعباء تتحملها كلمن الحكومة والقطاع الخاص. إذ يصبح تخطيط الحكومات صعباً جداً في حال اعتماد ايراداتها بشكل كبير على الثروات الطبيعية ,إن التغير في اسعار السلع يجعل ضبط الموازنة أمراً صعب التحقيق, فعندما ترتفع أسعار الثروات بشكل مفاجئ, تميل الحكومات لزيادة النفقات, وهو ما يمكن أن يقود إلى التضخم والهدر. ويكون الأذى أكبر عندما تهبط الاسعار فجأة, عندها تواجه الحكومات إما خيار تخفيض النفقات وزيادة الضرائب أو إيجاد مصادر دخل بديلة أو الاقتراض, ولكل من هذه الخيارات مخاطره الخاصة. إذ من الصعوبة بمكان زيادة الضرائب وتخفيض النفقات بشكل سريع, لان ذلك يؤدي إلى انكماش الاقتصاد, وهو ما يؤثر بشكل كبير على محدودي الدخل في المجتمع. كما يؤدي إلى الاضطراب السياسي. ثم أن الاقتراض من الخارج ليس سهلاً ولا قليل الكلفة, لأنه يحدث عندما تكون إيرادات الحكومة من النفط أو غيره من الموارد منخفضة, وبالتالي تكون الثقة بها ضعيفة. وباختصار, إن إعداد موازنة مالية دقيقة أمر صعب في ظل هذا التقلب, إذ يتطلب من الحكومات أن تعد كامل ميزانياتها بناءً على توقعاتها عن أسعار النفط, وهو ما قد تخطئ فيه تماما - (راندال دود, 114).

2- **المرض الهولندي**: إن تعبير المرض الهولندي هو مصطلح دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على الصعيد العالمي منذ أكثر من 40 عاما، وأول من نشر المصطلح كان مجلة الإيكو نومست البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959. أخذت هذه الظاهرة الاقتصادية تسمية المرض الهولندي لوصف حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع الشعب للترف والراحة واستلطف الانفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أندفع ضريبة هذهِ الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكهِ غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي ,ويحاول مصطلح المرض الهولندي توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال (ويكيبيديا) .

المبحث الثاني :. التنويع الاقتصادي في العراق

اولاً: واقع التنويع الاقتصادي في العراق

يمكن تشخيص واقع الاقتصاد العراقي من حيث مدى تمتعه بالتنويع من عدمه وذلك من خلال تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي, وبما يتناسب مع توفر البيانات لان هناك نقص كبير في البيانات اللازمة لتطبيق جميع المؤشرات, وبالخصوص البيانات التي توضح مدى مساهمات القطاع الخاص وبعض مساهمات القطاع الريعي في المتغيرات الاقتصادية ومع ذلك سنتناول ما هو متوفر منها أدناه:.

1- القطاع النفطي

يمكن ان نلاحظ مدى مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي من خلال أهم مؤشرات الاقتصاد وهو الناتج المحلي الاجمالي, حيث يتضح من خلال الجدول أدناه ان القطاع النفطي يحتل مكانه مهمة وكبيره في الناتج المحلي الاجمالي, إذ شكل متوسط نسبة مساهمته للمدة 2006-2019 ما نسبته 46.35% من الناتج المحلي الاجمالي, وهذه نسبة مرتفعة جداً, وتعني ان ما يقارب نصف انتاج المجتمع العراقي يعتمد على القطاع النفطي في حين ان بقية القطاعات بمجموعها تسهم بإنتاج النصف الآخر, وهذا له آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

السنة	القطاع النفطي	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية
2006	52851.8	95588.0	55.29
2007	58401.3	107828.5	54.16
2008	86564.7	155982.3	55.50
2009	56231.2	139330.2	40.36
2010	72905.0	158521.5	45.99
2011	115488.4	211310.0	54.65
2012	126435.6	25107.7	50.19
2013	125534.1	267395.6	46.95
2014	121131.1	260610.4	46.48
2015	62027.1	207876.2	29.84
2016	59940.2	196536.4	30.50
2017	679502.2	225722.3	30.10
2018	117856.3	254870.1	46.24
2019	114031.2	262917.2	43.37
المتوسط			44.97

جدول(1) متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2006-2019 / مليار دينار

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي, بيانات سنوات متفرقة.

يتضح من الجدول (1) ان القطاع النفطي يسهم بإنتاج ما يقارب نصف انتاج المجتمع العراقي خلال المدة 2006-2019 وهذا يعني ان الناتج المحلي الاجمالي هو تابع لمسيرة القطاع النفطي حيث ترتفع قيمته بارتفاع قيمة القطاع النفطي وتنخفض بانخفاضها. ويمكن إرجاع هذه الارتفاعات والانخفاضات لمجموعة من الاسباب التي تؤثر على اداء القطاع النفطي فيتأثر الناتج بالتتابع كونه تابع للقطاع النفطي, حيث كان لارتفاع اسعار النفط العالمية التي حصلت مع بداية الالفية الجديدة حيث بلغت ذروتها عام 2008 وانخفضت عام 2009 بفعل الازمة المالية العالمية التي حصلت في سوق الرهن العقاري, ثم عاودت لتنعش حتى منتصف عام 2014 حين انخفضت للسبب ذاته, دور كبير في ارتفاع أو انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وعلى اثر هذا الارتفاع او الانخفاض ترتفع وتنخفض قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2006-2019 .

2- الإيرادات النفطية

تعتمد المالية العامة في العراق بجانبيها الجاري والاستثماري على القطاع النفطي بشكل كبير جداً, حيث نلاحظ من الجدول (2) ان الإيرادات النفطية تسهم بأكثر من 90% في الإيرادات العامة في كل السنوات باستثناء 2015 و 2016 وهذا الانخفاض يعزى لانخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 فتسبب بانخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم انخفاض مساهمتها في هذين العامين.

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الكلية	النسبة
2006	39977	40503	98.70
2007	48461	49063	98.77
2008	50747	56047	97.50
2009	36250	39251	92.35
2010	66820	69521	96.11
2011	98209	99698	98.51
2012	117304	119748	97.96
2013	110637	113767	97.25
2014	97072	105609	91.92
2015	51312	66470	77.20
2016	44267	54409	81.36
2017	6795022	7742217	87.76
2018	956198	1065698	92.2
2019	992163	107567	92.2
المتوسط			92.84

جدول(2) مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للمدة 2006-2019 / مليار دينار

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد العربي, نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية, 2015, ص273.والبنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي, 2015-2016, ص68 , 66 .و التقرير الاقتصادي السنوي 2019,ص45.

عند أخذ متوسط مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للمدة 2006-2019 يتبين ان هذا المتوسط كانت نسبته كبيرة جداً حيث شكل 92.84% من الإيرادات العامة, وهذا يعني ان الإيرادات النفطية تقصي الإيرادات الاخرى المتمثلة بالإيرادات الضريبية والرسوم وارباح القطاع العام والإيرادات الرأسمالية والمنح وغيرها, من المساهمة في الإيرادات العامة إلا بنسب محدودة جداً لم تتجاوز في المتوسط 7.15% لنفس المدة ,إن هيمنة الإيرادات النفطية وانخفاض مساهمة الإيرادات الاخرى في الإيرادات العامة يمكن أن يعزى لأهمية النفط العالمية وارتفاع اسعاره وسهولة استحصال إيراداته هذا من جانب وغياب الاهتمام بالإيرادات الضريبة كنتيجة لظاهرة الانفتاح والمنافسة الاجنبية التي تسبب في انخفاض الدخول والارباح, وضعف كفاءة اداء النظام الضريبي من جانب آخر, فضلاً عن عدم الرغبة في الصدام مع المواطنين بخصوص استحصال الضرائب كونهم نشأوا على ظاهرة الركوب المجاني. ويمكن القول ان الإيرادات العامة هي ايضاً تابعة لمسيرة الإيرادات النفطية فكلما ترتفع الإيرادات النفطية ترتفع الإيرادات العامة والعكس صحيح.

ان ارتفاع الإيرادات النفطية وانخفاضها يكون تابع لعاملين هما كمية الانتاج والأهم اسعار النفط فكلما يرتفع هذين العاملين كلما ترتفع الإيرادات النفطية والعكس صحيح, وإن كل من هذين العاملين يتوقف على عوامل معينة بالنسبة للعامل الأول(كمية الانتاج) يتوقف على حجم الاستثمارات التي يتم توجيهها نحو القطاع النفطي وعلى الاستقرار في داخل البلد سياسياً وأمنياً ومدى ارتباط البلد المنتج له بمنظمة تحدد انتاجه بكمية معينة لتحقيق اهداف معينة. أما العامل الثاني وهو الاسعار فقد يتوقف على النمو الاقتصادي العالمي والعوامل المناخية والاضطرابات السياسية التي تحصل في الدول النفطية فضلاً عن التحالفات التي تنظمها الدول المستهلكة لتخفيض الاسعار والتطور التكنلوجي الباحث عن بدائل الطاقة المنافسة للنفط التقليدي كالطاقة المتجددة والنفط الصخري.

3- الصادرات النفطية

تلعب الصادرات دور مهم في عملية التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تنوعها وليس من خلال احاديتها, إذ عن طريق الصادرات يتم توسيع نطاق السوق مما يمكن للاقتصاد من زيادة إنتاجه وما يتبعه من استغلال لمنافع الإنتاج الموسع، إضافة لمساهمتها في زيادة الدخل القومي وبهذا تعكس مدى تطور قدرات البلد من الإنتاج المحلي وتنوعه إذ هي تعكس صورة الاقتصاد الوطني وتكشف عن مدى تنوعه من احاديته (الجهاز المركزي للإحصاء, 2013, 1), ويمكن ملاحظة مدى غياب تنوع الاقتصاد العراقي بل واحاديته, من الجدول (3) .

السنة	الصادرات النفطية*	مجموع الصادرات	النسبة
2006	44447.0	44784.0	99.25
2007	52068.2	52286.1	99.58
2008	73287.0	73527.4	99.69
2009	48736.0	48900.4	99.66
2010	60109.2	60563.4	99.25
2011	92527.0	93226.2	99.25
2012	110094.1	110437.9	99.68
2013	104243.3	104645.5	99.61
2014	98297.7	98539.3	99.75
2015	57380.4	57611.1	99.59
2016	51634.2	51742.5	99.7
2017	685557	690709	99.56
2018	102958	103631	99.9
2019	81412	81585	99.8
المتوسط			99.54

جدول(3) مساهمة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات للمدة 2006-2019/ مليار دينار

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على

البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث' النشرة السنوية 2006,2019. مع استخدام سعر الصرف لعام 2006 و عام 2019 لتحويل العملة من الدولار الى الدينار.

وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, الصادرات حسب النظام المنسق للسنوات 2007-2010, ص3.

*تتضمن الصادرات النفطية والمنتجات النفطية.

وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, التقرير السنوي للصادرات لسنة 2016, مديرية احصاءات التجارة, أيار 2017, ص7.حيث يكشف الجدول (3) عن مدى احادية الصادرات العراقية واقتصارها على الصادرات النفطية - التي بلغت بالمتوسط 99.54 من مجموع الصادرات ونسبة 0.46 فقط خاصة بالصادرات غير النفطية - وإن هذه الاحادية وعدم التنويع توضح بشكل كبير عن مدى اختلال الاقتصاد العراقي ومعاناته من سوء إدارته للأنشطة الاقتصادية بل لم يوليها الاهتمام الذي يمكن أن يساعد على تقوية الاقتصاد.

4- تكوين اجمالي رأس المال الثابت

يعد القطاع الخاص من المؤشرات الاحصائية الضرورية والمهمة للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي للبلد, إذ يعبر هذا المؤشر عن مدى إسهام القطاع الخاص في تكوين الاستثمارات المحلية التي تسهم في خلق قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة للاقتصاد, ووفقاً لمؤشر توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين القطاعين العام والخاص, فكلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين اجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على تنوع كبير في الاقتصاد, حيث يشير ذلك إلى الدور الكبير للقطاع الخاص في تكوين الاستثمارات الانتاجية في الاقتصاد والتي عادةً ما تكون في مجالات إنتاجية متنوعة, وبالعكس كلما زادت نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض التنويع الاقتصادي (معله, 2016, 336) ويمكن ملاحظة مدى مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت من الجدول أدناه (4).

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت %
2006	897759	16013395	16911154	5.31
2007	669365	6861040	7530404	8.89
2008	785436	22455103	23240539	3.38
2009	1387682	12083560	13471242	10.30
2010	2029291	24173486	26252777	7.92
2011	2511980	25723085	28234993	8.90
2012	4865507	33274364	38139871	12.76
2013	9950130	45086546	55036676	18.08
2014	13539959	45697810	59227769	22.84
2015	غ.م	غ.م	50650095	غ.م
2016	غ.م	غ.م	39715637	غ.م
2017	14826734	17503541	32330275	45.86
2018	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
2019	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المتوسط				14.42

جدول(4) مساهمة القطاع الخاص والعام في اجمالي تكوين راس المال الثابت للمدة 2006-2019 مليون دينار

المصدر1- وزارة التخطيط, المجموعة الاحصائية 2016, الباب الثامن عشر الاحصاءات النفطية, جدول (18/1).

2-- الحسابات القومية, الجهاز المركزي للإحصاء ,جدول 5,6,7

نلاحظ من الجدول (4), على الرغم من اتجاه مساهمة القطاع الخاص نحو الارتفاع بشكل عام في تكوين اجمالي راس المال الثابتة إلا إن هيمنة القطاع العام من حيث مساهمته في تكوين رأس المال الثابت لاتزال كبيرة, والتي شكلت في المتوسط ما نسبته85.57% من إجمالي تكوين اجمالي راس المال الثابت, في حين لم يسهم القطاع الخاص إلا بنسبة 14.42% في المتوسط من إجمالي تكوين رأس المال الثابت, وعلى الرغم إن اتجاهه العام نحو الارتفاع إلا إنه لايزال لم يلبي الطموح. ويمكن أن تعزى لأسباب عديدة كتدهور الوضع الأمني الذي ينعكس سلباً على رغبة المستثمر الخاص بالاستثمار في العراق, فضلاً عن زيادة معدلات الفساد المالي والإداري وضعف الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والاجنبي, كما إن زيادة الإيرادات النفطية انعكست على زيادة النفقات الاستثمارية للدولة الذي أدى إلى زيادة مساهمة القطاع العام في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بشكل كبير جداً, وهذا ما انعكس بوضوح على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في العراق.

ثانياً: تحديات التنويع الاقتصادي في العراق

1- التحديات الداخلية

أ- الفساد:

يعاني العراق من مشكلة الفساد بكل مظاهره كالرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة والابتزاز ونهب المال العام والتراخي وإضاعة الوقت وعدم احترام العمل وغيرها, وبمختلف انواعه كالفساد السياسي والمالي والاداري والاقتصادي وغيرها (الجبوري, مصدر سابق, 44-46) , وكنتيجة لاستحالة الوصول الى المعلومة قبل عام 2003 فلم يُدرج العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد إلا بعد هذا التاريخ, وفي ضوء هذا المؤشر يقع العراق دائماً في المربع الأول ومتجه نحو الارتفاع, حيث ارتفعت مرتبته من 129 من أصل 145 في عام 2004 إلى المرتبة 166من أصل 176 في عام 2016. ويمكن الاشارة إلى بعض عمليات الفساد التي حصلت, حيث سجلت مخالفات المالية العامة في العراق ارقاماً قياسية ومنها تورط سلطة الائتلاف الموحد برئاسة بول بريمر في اهدار تسعة مليارات دولار من أموال النفط العراقية, فضلاً عن خسائر عراقية تقدر ما بين 400 الى 800 مليون دولار جراء عمليات تفجير انابيب النفط, فضلاً عن تلاعب الامريكان بالأموال المستحقة للعراقيين طبقاً لمذكرة التفاهم وبنود اعادة الاعمار, إذ لم تتسلم الحكومة العراقية سوى 9مليون دولار من أصل 20 مليون دولار .كما وأهدرت وزارة الدفاع العراقية 2,3 مليار دولار في عام 2004 على عقود تسليح مشكوك في جدواها ,في حين شهد العام 2007 تورط الحكومة العراقية في إهدار 833 مليون دولار على عقود تسليح مع صربيا لا تتناسب مع مهمات الجيش العراقي, وتم إهدار 7 مليار دولار على عقود غير مجدية في إطار عمليات إعادة الاعمار, ووفق تصريحات رئيس مفوضية النزاهة العراقية عام 2007, فإنما تم إهداره ما بين 2003 إلى 2007 نتيجة الفساد الاداري والمالي في العراق بلغ 125 مليار دولار (عاتي, 72) . وكما ذكرنا سابقاً ان الفساد يفضي إلى تقليل المخصصات للمشاريع الانتاجية داخل القطاعات واحتكارها وسوء إدارتها وهدرها وتضخم تكاليف الانتاج وانخفاض نوعية المنتجات كنتيجة لضعف اجهزة نظام الحكم على إنفاذ القانون والمراقبة والمتابعة والمحاسبة, وهذا ما يسبب عرقلة تحقيق التنويع الاقتصادي.

ب- انهيار البنى التحتية:

نتيجة عدم استقرار البلد وتعرضه للكثير من المشاكل السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها, فالأنظمة السياسية كانت تعاني من فقدان رؤية بناء الدولة وكيفية تلبية طموح المجتمع وتطلعاته, هذا ما جعلها توظف أغلب الثروات نحو تحصين نفسها من الاعتداءات الداخلية والخارجية وكانت النتيجة استمرار الانقلابات السياسية والعسكرية, بعيداً عن الاهتمام بالبنى التحتية, كما إن (علي,2013, 133) حرب عام 2003 التي أدت إلى انهيار البنى التحتية وغيرها من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية, هذه الحروب البعض منها سبب خسارة الإيرادات المالية التي يمكن أن يخصص جزء كبير منها لترميم وإنشاء بنى تحتية متطورة تخدم النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية, والبعض الآخر(من تلك الحروب) تسبب في انهيار ما هو قائم منها وهذا ما أدى إلى صعوبة بل وزيادة تكاليف أداء النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات, وهذا ما يعني ان اعادة تأهيل البنى التحتية تمثل أحد تحديات تنويع الاقتصاد العراقي , وهي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة اعمارها, حتى لا تصبح معوق أمام التنويع الاقتصادي, حيث تم تقديرها من قبل بعض الاقتصادين بما لا تقل عن مبلغ 250 مليار دولار) (صالح, 2014) , علماً إن حجم التدفقات شكلت ما يقارب 900 مليار دولار من العائدات النفطية من 2003 ولحد الآن, لكن على ما يبدو إنها تبخرت في ظل شيوع الفساد المالي والاداري من دون تحسن في البنى التحتية أو بناء اقتصاد او خدمات ملموسة (شندي, 39) , وهذا ما يعني حرمان العراق من الاعتماد على منتجاته الوطنية وصناعته المحلية, ودفعه نحو الاستيراد .

ج- ضعف رأس المال البشري:

يعتمد رأس المال البشري على مدى الاهتمام بالتعليم فكلما كان الاهتمام بالتعليم أكبر كلما كان رأس المال البشري أفضل وأكبر تأثيراً في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي والعكس صحيح , إذ إن الاهتمام بالعنصر البشري يفضي إلى تنويع هيكل الاقتصاد وذلك من خلال الاعتماد عليه في مختلف القطاعات الاقتصادية (ماهر, 2017, 337), فعلى الرغم من الزيادة المستمرة في الانفاق العام على التربية والتعليم والعالي من الناتج المحلي الاجمالي ومن الموازنة العامة, إلا أن ما تم تخصيصه لحد الآن لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة الدراسية في العراق, إذ بلغت نسبة الأنفاق على التربية والتعليم العالي كنسبة من الموازنة العامة 8% للتربية و3.4% للتعليم العالي والبحث العلمي في عام 2008, (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق,(الملخص التنفيذي), 2012, 29) , ولكن الجزء الأكبر من هذا الانفاق هو إنفاق جاري وليس استثماري, وهذا ما شكل عائقاً أمام تحسين البنى التحتية, كما ان الانخفاض الشديد في نسب تنفيذ الموازنة بصورة عامة والاستثمارية بصفة خاصة شكل تحدياً آخر أمام تقدم قطاع التعليم الذي ينعكس على جودة التعليم ومن ثم على واقع رأس المال البشري, فيحصل الخلل ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق, لان هذه المخرجات كانت كمية أكثر مما هي نوعية وهذا ما ذكرته خطة التنمية الوطنية 2013-2017 في محتوياتها "تطور كمي وثبات نوعي" (خطة التنمية الوطنية2013-2017, 16), وبالتأكيد لم يكن الحال أفضل في السنوات اللاحقة, وذلك بسبب الازمات التي لحقت بالعراق كالهجمات الارهابية والأزمة المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط في عام 2014, حيث تسببت بانخفاض التخصيصات نحو قطاع التربية والتعليم, وشكلت نسبة ما مخصص للتربية 7.3% من حجم الانفاق العام و 2.7% للتعليم العالي والبحث العلمي من الانفاق العام في عام 2016 (جريدة الوقائع العراقية,4394, 2016, 29.) .

د- هيمنة القطاع العام:

يمكن ملاحظة مدى هيمنة القطاع العام في الاقتصاد العراقي, حيث إن نسبة مساهمة القطاع العام شكلت ما نسبته 67.4% من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2010-2014, في حين كانت مساهمة القطاع الخاص 32.6% من حجم الناتج لنفس المدة, بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة القطاع العام في اجمالي تكوين رأس المال الثابت, حيث شكلت ما يقارب 85% كمتوسط للمدة 2006-2019, وكما موضح في الجدول (4). ومادام القطاع النفطي يقع تحت سيطرة القطاع العام والذي يشكل أكثر من 90% حسب المؤشرات التي تم تناولها في السابق, فإن القطاع العام لا يزال يحتل مرتبة الصدارة في إدارة الاقتصاد العراقي الريعي .

2- التحديات الخارجية

أ- تقلبات اسعار النفط:

من المعروف إن اسعار النفط اسعار متذبذبة, بين الارتفاع والانخفاض, كنتيجة لعوامل عديدة, سياسية واقتصادية وطبيعية وغيرها, ولا يمكن السيطرة عليها من قبل دولة منتجه للنفط بمفردها مالم تتحالف الدول المنتجة له, كما لا يمكن السيطرة على إدارته من قبل دولة مستهلكة بمفردها مالم تتحالف الدول المستهلكة أيضاً, ولهذا هناك في الغالب تحالفين تحالف المنتجين وتحالف المستهلكين وكل تحالف يدفع نحو تحقيق مصالحه, وهذا ما يؤثر على مسيرة اسعار النفط الدولية. ويمكن ملاحظة التذبذب في الاسعار من الشكل (1)

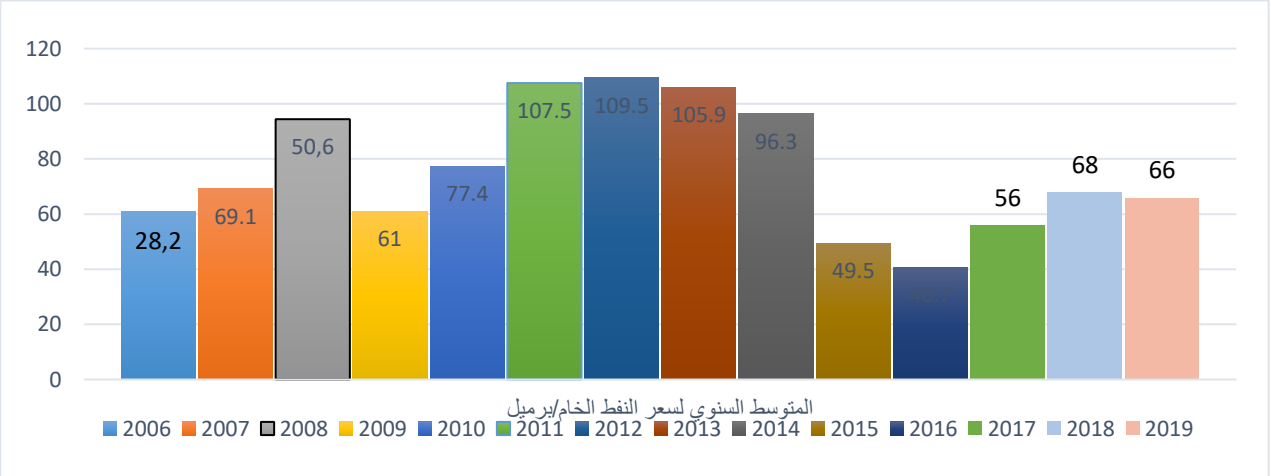

الشكل (1) المتوسط السنوي لسعر النفط حسب سلة خامات أوبك للمدة 2006-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, لسنوات متفرقة

إن أسعار النفط تؤثر على عملية تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية والعراق من بينها, كون النفط يعد المصدر الرئيس للإيرادات المالية والعملة الاجنبية التي تستخدم في تغذية التنويع الاقتصادي من الآلات ومكائن وخبرات وغيرها من جانب والتأثير على عملية التخطيط للتنويع الاقتصادي في الآجل الطويل من جانب آخر, فكلما ارتفعت اسعار النفط سترتفع معها الإيرادات النفطية وزيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري, الذي يعد بوابة التنويع الاقتصادي, وحتى لو ارتفع حجم الانفاق الاستثماري فإنه سرعان ما يتلاشى هذا الارتفاع بمجرد انخفاض اسعار النفط, وتكون الاولوية للأنفاق الجاري باعتباره من النفقات الضرورية ولا يمكن التنازل عنه مهما تم ترشيدها. كما إن المخطط الاقتصادي لا يستطيع وضع الخطط الطويلة الأجل بالاعتماد على الإيرادات النفطية لأنها ببساطة لا تتمتع بالاستدامة والاستقرار, فمتى ما انهارت الاسعار النفطية ستنهار الإيرادات النفطية وانخفاض الانفاق اللازم لتنفيذ واستمرارية التنفيذ للخطط الطويلة التي تصب في مصلحة التنويع الاقتصادي.

ب- المرض الهولندي

يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة المرض الهولندي, الذي تمت الإشارة إليه في المبحث الأول, كونه يعتمد على النفط بشكل كبير جداً, فكلما يرتفع الاعتماد على النفط في الاقتصاد كلما تنخفض أهمية القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد, ويكون هناك خلل واضح متسم بالقطيعة ما بين القطاع النفطي والقطاعات الاخرى خصوصاً الزراعة والصناعة التحويلية, ونلاحظ من خلال الشكل (2) الهوة الكبيرة بين قطاع النفط وقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية, وبما يؤشر تقدم القطاع النفطي وتخلف القطاعات الاخرى. حيث نلاحظ هناك اختلاف وتباين كبير بين مساهمة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد, إذ نلاحظ ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة, ومهما انخفضت مساهمة قطاع النفط في الناتج إلا انها بشكل عام مرتفعة جداً, إذ بلغ متوسط مساهمته 46.36% من الناتج المحلي الاجمالي, أي انه يحتل ما يقارب نصف الناتج المحلي الاجمالي, وفي المقابل نلاحظ تواضع مساهمة القطاعات الرئيسة كالزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي, فالزراعة تتراوح مساهمتها بين 3 و5 %, وكان متوسط نسبة مساهمتها 4.53% من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2006-2016, وأما الصناعة التحويلية فهي الأسوأ حظاً من حيث نسبة المساهمة فهي لم تتجاوز نسبة 3% من الناتج, وكان متوسط نسبة مساهمتها 2.15% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس مدة الدراسة.

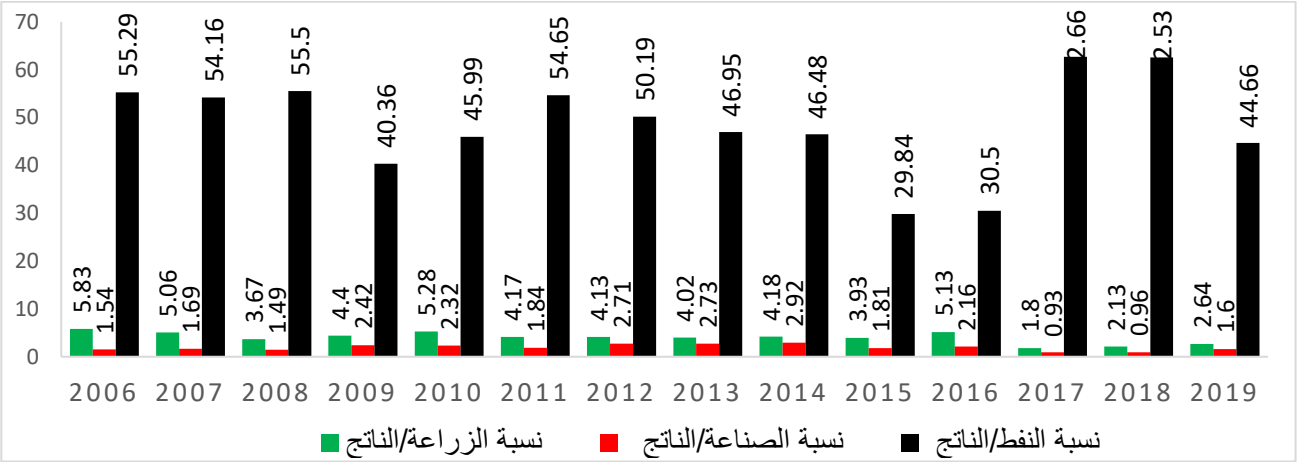

الشكل(2) نسب مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2006-2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: لبنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي, لسنوات متفرقة

إن هذا التفاوت الكبير بين القطاعات الرئيسة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي, يعد من أبرز مظاهر المرض الهولندي, إذ إن احتلال قطاع النفط حصة الأسد في الناتج المحلي الاجمالي, يشير الى دخول كميات كبيرة من العملات الاجنبية للبلد مما سبب بانخفاض قيمة العملة المحلية ورغم محاولة الدولة بالسيطرة على تدهور قيمة العملة من خلال انشاء نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي وبسعر مسيطر عليه الا ان ذلك تأثر بتقلبات السوق والسياسة احيانا كما ان ارتفاع اجور الموظفين جعل اجور العمل في العراق عالية مما تسبب بارتفاع تكاليف المنتجات المحلية وعدم قدرتها على منافسة مثيلاتها من المنتجات المستوردة إضافة الى ارتفاع قيمة المواد الاولية . وهذا ما يمثل استنزاف للثروة الوطنية, كما إن زيادة مساهمة الاعتماد على النفط أدى الى عدم الاهتمام بتطوير القطاعات الاخرى التي لها القدرة والقابلية على استيعاب قوة العمل, ليس هذا فحسب بل ان تعطيل وتوقف الكثير منها أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة, إذ بلغ معدل البطالة 19.3% من قوة العمل في عام 2017 (التقرير الاقتصادي العربي, 2017, 302).

إن زيادة الاعتماد على القطاع النفطي وانخفاض أهمية القطاعات الرئيسية الأخرى, ادى إلى زيادة النسبة المئوية للقوة العاملة في قطاع الخدمات, والتي ارتفعت من 79.4% في عام 2010 إلى 79.9% في عام 2015, في حين انخفضت في قطاع الزراعة من 5.5% عام 2010 إلى 4.4% عام 2015, كما ارتفعت في قطاع الصناعة النفطية (بفرعيها الاستخراجية والتحويلية) من 15.1% عام 2010 إلى 15.6% عام 2015 , حتى وإن كانت هناك أهمية تذكر لهذه الارتفاعات والانخفاضات في النسب ما بين عام 2010 و2015 إلا إن الأهمية الأوضح من هذه النسب هي ثقل قطاع الخدمات في استيعاب القوى العاملة, فما دام هناك موارد نفطية مع تعطل القطاعات المولدة لفرص العمل, فهو يعد القطاع الأوسع في تشغيل الأيدي العاملة بصرف النظر عن حجم إنتاجيتها, وهذا ربما يكون أثره سلبي لأنه يزيد من سرعة نفاذ الثروة النفطية لان العاملين في قطاع الخدمات وخصوصاً في القطاع العام الذي يتسم بالبطالة المقنعة تزداد اجورهم مقابل انخفاض كفاءتهم الانتاجية ,هذا من جانب ومن جانب آخر إن عدم فاعلية القطاعات الرئيسية المحلية وزيادة نشاط قطاع الخدمات مع توفر الموارد النفطية سيؤدي إلى زيادة الاستيرادات الترفيهية والخدمية على حساب بناء الاقتصاد المتنوع.

رابعاً: الحلول

يمكن الإشارة إلى الحلول من خلال جانبين بشكل مختصر وكما يلي:

الجانب الأول: معالجة التحديات

أي العمل على معالجة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف عائقاً أمام عملية تحقيق التنويع الاقتصادي كالفساد, وانهيار البنى التحتية, وضعف رأس المال البشري, وتقلبات أسعار النفط, والمرض الهولندي.

1- معالجة الفساد

وذلك من خلال تفعيل دور الجهات المعنية بمكافحة الفساد ابتداءً من السلطة التشريعية وهو البرلمان ومروراً بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة وانتهاءً بالسلطة القضائية (عبد النبي و كاظم, , 4) أي لابد من الاهتمام بتشريع القوانين بشكل جاد ودراسة كل اثار القوانين المراد تشريعها بحيث لا تسمح من قريب ولا من بعيد للفساد أن يأخذ مجاله, وبعد ذلك لابد أن تأخذ مجالها في مراقبة سير القوانين من حيث التطبيق والأداء, لأنه قد يحصل الفساد عند التطبيق فيكون الأداء متواضعاً. وأن يأخذ ديوان الرقابة المالية دوره الفعّال في مكافحة الفساد, وذلك من خلال رقابة وتدقيق حسابات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقيق والتبليغ في الامور المتعلقة بكفاءة الانفاق العام واستعمال الاموال العامة كما هو مطلوب اقتصادياً واجتماعياً, وإحالة كل ادعاءات أو ادلة الفساد أو الاحتيال او التبدد أو سوء استخدام أو عدم الكفاءة في الانفاق واستعمال الأموال العامة ,إلى الجهات المختصة (- موقع ديوان الرقابة المالية الاتحادي), وأن تقوم هيئة النزاهة بتنمية ثقافة تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات العمل والخدمة العامة, واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب, عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف, وإعداد مشاريع القوانين التي تمنع الفساد وتكافحه, وإلزام المسؤولين الحكوميين بالكشف عن ذممهم المالية وما لهم من انشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تؤدي إلى تضارب المصالح, والتأكيد على تنظيمات السلوك التي تتضمن قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الاداء الصحيح والسليم لواجبات الوظيفة العامة وغيرها (- جمهورية العراق, موقع هيئة النزاهة) واخيراً السلطة القضائية التي تتمتع بسلطة الارغام لتنفيذ أحكامها وقوانينها وباستقلالية تامة عن تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية, وهذا ما يجعلها الاكثر كفاءة وقوة في الكشف عن الخروقات التي تكتنف عمل السلطتين, ولذا فهي مسؤولة عن منع الفساد ومحاكمة الموظفين الذين يرتكبون جرائم فساد أو اخلال بواجباتهم الوظيفية .إذ إن غياب السلطة القضائية وعدم استقلاليتها أو عدم تمتعها بالحصانة الكافية يعني شيوع ثقافة الافلات من العقاب وانعدام ثقة المواطنين بإمكانات السلطة وعدم اتاحة المجال أمام المواطنين للتظلم او الابلاغ عن حالات الفساد الوظيفي (عبد النبي و كاظم, مصدر سابق, 17)

2- النهوض بالبنى التحتية

إن توفر البنى التحتية في البلد سيسهم في تخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمر, وهذا ما يشجعه على الاستثمار في البلد, في أغلب القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال قيام الجهات المعنية كالهيئة الوطنية للاستثمار مثلاً, بتحديد فرص الاستثمار الجاهزة, فيتحقق على أثرها التنويع الاقتصادي .وعليه تصبح مسألة النهوض بالبنى التحتية في العراق من المسائل الضرورية, وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار وتوجيهه نحو توفير الماء الصافي, الصرف الصحي, الطرق والجسور, المطارات, سكك الحديد, الموانئ, النقل البري, والاتصالات, وغيرها. ولكن انخفاض الإيرادات المالية كنتيجة لانخفاض أسعار النفط, هذا ما ادى إلى انخفاض التمويل الداخلي, ولذا لابد من أن يتم تمويلها استثمارات البنية التحتية من خارج الموازنة العامة عن طريق قناتين: (برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, 2010, 1)

أ- عبر مصادر التمويل الخارجية كالمنظمات الدولية والاقليمية التي توفر تمويل البنية التحتية على المدى الطويل والمتوسط وبما في ذلك البنك الدولي وصناديق الثروة المستقلة وبنوك التنمية الاقليمية والبنك الدولي الاسلامي والوكالات المانحة, على أن يخضع التمويل الخارجي لتحقيق المصالح المشتركة, فضلاً عن مصلحة البلد بالدرجة الاولى.

ب- تفعيل القطاع الخاص وذلك من خلال آليات محددة مثل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وترتيبات تقاسم الانتاج الاستراتيجية المدعومة من وكالات قروض التصدير ومؤسسات ضمان الاستثمار, إذ من الضروري أن يتم تحديد مساهمة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية من خلال وسيلة تسمح بالتدفق النقدي للشركاء الخاصين وتوفر معدل العائد المناسب للمخاطر.

3- الاهتمام برأس المال البشري:

وذلك من خلال العمل على تذليل العقبات التي تواجه قطاع التعليم كماً ونوعاً, بنى تحتية وقدرات بشرية وغيرها, إذ إن العمل على توفير اعداد كافية من الابنية المدرسية والجامعية سيحفز على ارتفاع كفاءة أداء الكوادر التعليمية والتدريسية كنتيجة لإيلاء الاهتمام في كل طالب داخل الصف المدرسي او الجامعي, وهذا ما ينعكس على ارتفاع جودة التعليم, كما إن الاهتمام بالتعليم المهني والمراكز البحثية سيزيد من كفاءة خريجي الاعداديات المهنية لأنه في الوقت الحاضر الشهادة المهنية غير مرغوبة اجتماعياً, فعندما تهتم الدولة بها ستؤدي إلى ارتفاع كفاءة إنتاجها كماً ونوعاً, كما إن الاهتمام بالمراكز البحثية سيعمل على رسم وصناعة القرارات الصحيحة وخصوصاً الدراسات والبحوث الخاصة بالتنويع الاقتصادي, ورفعها للجهات التشريعية والتنفيذية لتطبيقها على ارض الواقع .حيث لا يمكن تصور تغير نوعي في بنية الاقتصاد العراقي من دون استكمال متطلبات النهوض بالتنمية البشرية, إذ إن رفع مؤشرات التنمية البشرية أصبحت عامل ضروري يجب أن تكون له أسبقية وأولوية على أي اعتبارات أخرى.

4- تنويع مصادر الطاقة:

إن العمل على تنويع مصادر الطاقة سواء ما بين الناضبة والمتجددة أو ما بين مصادر الطاقة الناضبة نفسها كإضافة الغاز الطبيعي للمورد النفطي سيحد من تقلبات أسعار النفط, أو بالأحرى سيحد من الآثار السلبية التي تتعرض لها الاسعار النفطية, لان اعتماد مصادر أخرى من قبل الدولة سيقلل من الصدمة التي يتعرض لها اقتصاد البلد فيما لو كان المصدر احادي كالنفط مثلاً, هذا من جانب, من جانب آخر إن العمل على تنويع مصادر الطاقة سيجعل الدولة هي المتحكم بالسياسة النفطية الدولية وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة له, وبقاء أهمية النفط الاقتصادية أطول مدة ممكنه ربما حتى نضوبه.

إذ يمكن أن تحافظ على أكبر حصة في السوق الدولية وذلك من خلال القبول بالسعر العادل وعدم استخدام السعر الاحتكاري لان هذا الاخير سيدفع الدول المستهلكة على اللجوء إلى سياسات تجعلها تستغني عن النفط وهذا ما حصل بالفعل حينما انشأت وكالة الطاقة الدولية في عام 1974 لمواجهة الاضطرابات الكبرى في امدادات النفط, مثل أزمة النفط في عام 1974/1973, ولايزال العمل جاري بهذا الصدد وأخذ يتطور بشكل اكبر واوسع, فهي اليوم تركز على مفهوم امن الطاقة والقضاء على فقر الطاقة والتوعية البيئية الناجمة عن النفط وغيرها (موقع وكالة الطاقة الدولية) .بمعنى آخر كان من مهامها اضعاف منظمة الاوبك؛ التي يعد العراق احد المؤسسين الأعضاء؛ واعادة زمام المبادرة بالسوق النفطية الى الدول المستهلكة للنفط و ذلك من خلال محورين, الاول: يتمثل بتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للطاقة. والثاني: يتمثل في تقليص الاعتماد على نفط دول الاوبك (الجبوري, 2016, 36), فالعمل على تنويع مصادر الطاقة ستخلص من تقلبات اسعار النفط ويجعل النفط يدوم لأطول مدة ممكنة. كما يمكن توسيع قاعدة الصناعات النفطية التحويلية من مصافي وصناعات بتروكيمياوية وصناعة الكبريت والغاز وغيرها مما يسمح بتنويع صادرات المنتجات النفطية ذات الاسعار الاعلى والمستقرة نسبيا وبالتالي التقليل من حجم صادرات النفط الخام واهميتها في الإيرادات العامة للدولة.

5- التخلص من المرض الهولندي:

أي جعل القطاعات الاقتصادية قطاعات منتجة وفعّالة لا تتأثر بالآثار السلبية للمورد النفطي بل تحييدها و بالأحرى جعل آثارها إيجابية تسهم في تنشيط الاقتصاد وتنويعه, ومن أجل جعلها فعّالة ونشطة ولا تتأثر بالأثار السلبية لابد من اللجوء الى السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والتجارية, لان الموارد النفطية لها علاقة وثيقة الصلة بهذه السياسات, فهي من جانب تدخل ضمن المالية العامة للدولة ايراداً وانفاقاً, ومادام ايرادات (النفط) تمثل النسبة الأكبر من إيرادات الموازنة فهي تمثل الأساس النقدي في ميزانية البنك المركزي, كما إن النفط يعد عماد التجارة الخارجية في العراق, ولذا فإن اللجوء إلى تحكيم هذه السياسات وتوجيهها بالشكل الامثل سنضمن تحقيق عملية تنويع الاقتصاد العراقي من خلال جعل القطاع النفطي القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي الذي يعمل الى النهوض بالقطاعات الاخرى من خلال استثمار ايراداته في تطوير تلك القطاعات.

الجانب الثاني: آليات تنويع الاقتصاد العراقي

لا يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل مفاجئ من دون استخدام الاليات التي تسهم في تحقيقه, ويمكن أن نذكر بعضها بإيجاز فيما يلي:.

1- الخصخصة و الشراكة:

على الرغم من توجه العراق بعد عام 2003 إلى التحول نحو تطبيق فلسفة جديدة من فلسفة الحكم المركزي إلى فلسفة اللامركزية, أي تبنى التحول نحو النظام الديمقراطي بدلاً من نظام الحزب الواحد سياسياً, واقتصاد السوق القائم على القطاع الخاص بدلاً من التخطيط المركزي القائم على الدولة اقتصادياً, وهذا ما تضمنه الدستور العراقي لعام 2005, عندما أشار في المادة 112 الفقرة ثانياً إلى أن الدولة "معتمدة على أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار" (الدستور العراقي, 2005) وفي المادة 25 حين ذكر صراحةً" تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته" وهذا يعني ان الدولة لن تقوم هي بعملية الاستثمار بشكل رئيس بل إن هذه المهمة مكفولة للقطاع الخاص بحيث يكون دور الدولة هو دور الداعم للاستثمار المحلي والاجنبي (دخيل, 2016, 377.).

ولكن مع هذه الإشارات الصريحة الواضحة لتطبيق نظام السوق القائم على القطاع الخاص إلا إنه في الواقع العملي لايزال لم يأخذ دوره الفاعل في تنويع الاقتصاد العراقي, ويعزى السبب في إخفاق القطاع الخاص من أخذ دوره الريادي في تنويع الاقتصاد العراقي, إلى مجموعة من العقبات التي أعاقت تطوير القطاع الخاص, المتمثلة بما يلي (خطة التنمية الوطنية 2014-2017 , 6) :

أ- الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة لدعم القطاع الخاص.
ب- تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي اللذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً.
ت- عدم كفاية وسائل الحصول على التمويل.
ث- تضرر البنى التحتية المادية وعدم كفاية إمدادات الطاقة.
ج- نقص الموارد البشرية المؤهلة, لا سيما العمالة الماهرة .
ح- تدني مستوى الشفافية في منظومة التوريدات العامة.
خ- تعقيد عمليات تسجيل وإغلاق الشركات.
د- وجود منافسة غير عادلة من جانب القطاع العام.
ذ- غياب حوار دائم بين الحكومة والقطاع الخاص.
ر- عدم الالمام الكافي بديناميكية السوق العالمي والاقليمي .

والدليل على إن القطاع الخاص لم يأخذ دوره الفاعل في تنويع الاقتصاد العراقي عدة نقاط يمكن ذكر بعضها :.(خطة التنمية الوطنية 2014-2017 , 6) .

أ- مادام القطاع النفطي يحتل موقع الصدارة في الاقتصاد العراقي, وهذا ما اتضح من خلال مؤشرات التنويع الاقتصادي التي تم تناولها سابقاً, والذي يقع تحت هيمنة الدولة, فهذه الأخيرة لم تفسح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره الفاعل في الاقتصاد العراقي. إذ لم تعمل الدولة على تحييد الآثار السلبية الناشئة عن القطاع النفطي من حيث الإيرادات النفطية, على أداء الأنشطة الانتاجية الأخرى, التي يقوم بها القطاع الخاص, بل ولم تستخدمها في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد العراقي.
ب- انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي, حيث بلغت33.9% في توليد الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009 وارتفعت ارتفاعا طفيفاً لتشكل 34.6% من حجم الناتج في 2010 لتؤكد الدور المتواضع للقطاع الخاص في إدارة فعاليات التنمية وبدلالة متوسط مساهمته في اجمالي تكوين رأس المال الثابت التي لم تتجاوز 14.42% للمدة 2006-2019 كما موضح في الجدول (4) . كما لم يسهم القطاع في أخذ الدور المخطط له في خطة 2010-2014, إذ كان من المفترض أن يقوم باستثمارات تقدر بـ(100)تريليون دينار أي ما يعادل (86)مليار دولار إلا إنه لم يخصص سوى (23.3)مليار دولار والتي شكلت 27% من اجمالي الاستثمار المخطط له. إن هذه المساهمة سوف تبدو أكثر تواضعاً إذا ما تم تأشير مقدار الاستثمارات المقررة والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي .
ت- إن خطورة استمرار الاعتماد على مصدر واحد للتنمية تكمن في عدم تنويع مصادر الدخل وعدم تفعيل القطاعات الاقتصادية المعطلة حالياً وبخاصة مشاريع القطاع الخاص الصناعي المتوقفة عن الانتاج والتي قدرتها المديرية العامة للتنمية الصناعية بحدود (2000) مشروع (حالياً عشرة مصانع منها تعمل في مجال الصناعات الانشائية البسيطة) وباقي المشاريع متوقفة عن العمل لحد الآن بسبب انقطاع التيار الكهربائي وشحة الوقود وارتفاع تكاليف النقل وعدم توفر المواد الأولية, فضلاً عن هجرة أصحاب رؤوس الأموال, والقسم الآخر متوقف عن الإنتاج بسبب حاجتها لتأهيل الآليات وتوفر المواد الأولية والعمالة الفنية, والحقيقة أن أهم هذه الأنشطة المتوقفة عن الإنتاج هي مشاريع الصناعات النسيجية والخياطة والإنشاءات والصناعات الغذائية وصناعة الورق والطباعة (حسن, 2017, 2011.) .

ث- فالاقتصاد العراقي يقوم في أغلبه على مشروعات القطاع العام, وهذا أحد أسباب الضعف الاقتصادي في العراق, بل وأحد مظاهر الفساد الاداري في الدولة العراقية, ومن ثم فإن القضاء على هذا الضعف مرهون بتنشيط القطاع الخاص, من خلال تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية, ومعالجة العقبات التي ذكرت آنفاً, وإتباع سياسة الخصخصة بما تتضمنه من نقل ملكية وإدارة مشاريع القطاع العام, وتسليم دفة الاقتصاد القومي بيد هذا القطاع (حسن, مصدر سابق, 184). وأن يكون احد اهداف الخصخصة هو تحقيق التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي وفك الاعتماد على النفط من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج كالقطاع الزراعي والصناعي التحويلي والتجاري والخدمي (موسى,12) ولكن لابد أن تتسم عملية التحول بالشفافية وتشكل محور لاجتذاب رأس المال المحلي والاجنبي في إطار الابتعاد عن منحها فرص الاستغلال السياسي.

ج- ان التوجه نحو الخصخصة يعد مسألة حياة او موت بالنسبة للاقتصاد العراقي, باعتبار أن القطاع الخاص هو الأجدر بتنشيط الاقتصاد العراقي ومعالجة الاختناقات المالية التي يعاني منها هذا الاقتصاد, إذ إن القطاع الخاص هو العمود الفقري لاقتصاد السوق وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة, وعلى أقل تقدير, الاقتصاد العراقي في ظل ظروفه الراهنة أحوج ما يكون إلى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع القطاع الخاص عبر تركيبة فكرية ومنهجية اقتصادية تعتمد أيديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق, باعتبار ان الشراكة في الدولة الريعية هو الأسلوب الأمثل الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق (حسن, مصدر سابق, 185).

حيث يرى بعض الاقتصاديين إن مشاركة القطاع الخاص للعام هو الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي, كون هذه الشراكة لم تسهم في ملء الفجوة الاستثمارية من خلال توفير السيولة النقدية للمشاريع بل تتعدى ذلك إلى نقل التكنلوجيا وإدخال الممارسات الادارية الحديثة, ومن جهة أخرى تسهم بتطوير واقع القطاع الخاص من خلال توأمة القطاع الخاص المحلي بالأجنبي, فهي أداة حاسمة لمعالجة تلكؤ كل من القطاع العام والخاص في الاسراع ببناء البنى التحتية التي زادت من معاناة المواطن ,وإنها وسيلة لتحفيز قيام نشاطات اقتصادية أخرى ومن ثم خلق فرص عمالة وتنوع في الناتج المحلي الاجمالي (البصري, 2011, 1-2).

2- انشاء صندوق العراق السيادي:

يعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على إنها " صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة, وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية و وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية, مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية, وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدةً على فوائض ميزان المدفوعات, أو عمليات النقد الأجنبي الرسمي, أو عائد الخصخصة, او فوائض المالية العامة, أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية, أو كل هذه الموارد مجتمعة" (قدي, 2009, 2) .

إن الدول وخصوصاً الريعية وجدت في فكرة إنشاء الصناديق السيادية الوسيلة المناسبة لأحداث التنويع الاقتصادي وزيادة الانتاج والإيرادات بعيداً عن احادية المورد, إذ توجد العديد من التأثيرات الإيجابية لهذه الصناديق والتي في مقدمتها زيادة مستوى الاستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة وتمويل مختلف برامج وسياسات التنمية, فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للبلدان الريعية من خلال تقليل أثر تراكم الاموال على الاقتصاد أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي (أحمد, 2017, 47.).

2- أ- ما هي أسباب المطالبة بإنشاء صندوق العراق السيادي؟

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للمطالبة بإنشاء الصندوق السيادي العراقي ويمكن التطرق لبعضها أدناه :

1- النفط مورد ناضب, وربما لم ينضب لكن قد تنخفض أهميته الاقتصادية, ولذا لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليه.
2- النفط يعتبر من الأصول المالية بعد تحويله من أصول عينية, فإنشاء الصندوق يقوم بتوظيف تلك الأصول بما يخدم الاقتصاد العراقي.
3- تقلب أسعار النفط العالمية ,اي عدم استقرار اسعار النفط عالمياً وتذبذبها بشكل عشوائي, كنتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والطبيعية (عبد العزيز, 2017, 160).
4- عدم استقرار الانفاق العام كنتيجة لتذبذب الإيرادات النفطية التي تعد العمود الفقري لتمويل الانفاق العام, وهذا ما يؤثر على اداء الاقتصاد.
5- غياب العدالة بين الأجيال, فالصندوق السيادي يسهم في تحقيق العدالة بين الأجيال.
6- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في العديد من البلدان النفطية وبوجه الخصوص في مطلع القرن الحالي, إذ أن معظم هذه الصناديق يتم تمويلها من عوائد الثروة النفطي, وبما إن العراق بلد نفطي لذا لا بد أن لا يكون معزولاً عن السياسات الاقتصادية الكلية لتلك البلدان والاليات المستخدمة لتلك السياسة, حيث أصبحت الصناديق السيادية إحدى هذه الآليات المهمة (- مدلول, 2017, 96).

2-ب- ما هي الأهداف الرئيسية التي ينبغي لصندوق العراق السيادي أن يحققها؟

هناك العديد من الأهداف التي يسعى الصندوق لتحقيقها, ويمكن تناول بعضها, وكما يلي:

1- حماية الاقتصاد العراقي من التقلبات التي تطرأ على الإيرادات النفطية كنتيجة لتقلبات أسعار النفط وهذا ما يؤدي إلى استقرار الانفاق العام.

تنويع مصادر الاقتصاد العراقي إذ إن إنشاء الصندوق السيادي بحد ذاته يعتبر رافد ثاني يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي.

تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال, فكون الصندوق السيادي المقترح للعراق هو من نوع صناديق الادخار, فإن من أهدافه تحقيق توزيع عادل للثروة النفطية بين الأجيال.

ضبط إيرادات الحكومة ومن ثم تخفيف هيمنتها على الاقتصاد وبالتالي تقويض الفساد والحد من نشاطات البحث عن الريع وكسب الامتيازات في ظل افتقار الحكومة للقدرة على تحديد آلية واضحة المعالم لتوظيف هذه العائدات وإنفاقها بنحوٍ كفوء.

تحفيز المستثمر المحلي وجذب المستثمر الأجنبي, وذلك من خلال توفير الصندوق ضمانات للمستثمرين عن طريق دخولهم كشريك في عمليات الاستثمار المباشر, على أن تتراوح نسبة مشاركة الصندوق بحدود 10% من رأس المال للمشاريع ليبقي على طبيعة الاستثمار المباشر وليس محفظياً.

تنشيط سوق العراق للأوراق المالية, إذ إن توظيف الأموال في سوق العراق للأوراق المالية يتجه إلى قطاعات لا تؤدي إلى استثمار حقيقي بالكامل كما هو الحال في القطاع الصناعي, وهو ما يمكن أن يتأتى من دخول الصندوق كمستثمر في السوق وخلق حافز للمدخرين للاستثمار (الجبوري وآخرون, 2015, 163-164).

2- ت - ما هي متطلبات إنشاء الصندوق السيادي في العراق؟

إن إنشاء صندوق سيادي في العراق يتطلب توفير ثلاثة عناصر رئيسية وهي (حسن, مصدر سابق, 156):

العنصر التشريعي(القانوني), يعد هذا العنصر هو الأساس في عملية إيجاد الصندوق لأنه سيُحدد الخطوط العريضة لإنشاء الصندوق وإدارته وأسلوب تمويله فهو مرتبط بالبرلمان العراقي والذي يشرع لإنشاء الصندوق كون النظام السياسي القائم في العراق هو نظام نيابي(برلماني). وبذلك فإن أول وأهم المتطلبات لإنشاء صندوق سيادي للعراق هو العنصر التشريعي القانوني والذي يتطلب توفر إرادة وقناعة لدى أغلبية أعضاء البرلمان العراقي(مجلس النواب العراقي) بجدوى وأهمية إنشاء مثل هكذا صندوق للعراق.

العنصر التمويلي, وهذا العنصر له علاقة مباشرة بوزارة المالية إذ من واجبها توفير الأموال اللازمة لتأسيس الصندوق وتكوين رأسماله الأولي والذي سينطلق به لمزاولة عمله أملاً بأن تستمر عملية التمويل للسنوات القادمة.

العنصر الإداري والتنظيمي .(حسن و حسن, 2012, 98-99) , وهذا العنصر له علاقة مباشر بالبنك المركزي إذ تقع عليه مهمة توفير كادر إداري متمرس في الشأن الاقتصادي بصورة عامة وبعمليات الاستثمار (المباشر والمحفظي) بصورة خاصة, ولا ضير من أن تتم الاستفادة من الكوادر والمؤسسات المالية الأجنبية خصوصاً عمليات الاستثمار المحفظي للصندوق, وبشكل مؤقت لحين تدريب الكوادر العراقية واكتساب الخبرات في هذا المجال.(نبيل , 2010, 91).

2-ث- ماهي مصادر تمويل الصندوق السيادي وآلية عمله؟

بالنسبة لمصادر تمويل الصندوق فهناك ثلاثة مصادر يمكن اللجوء إليها لتمويل صندوق العراق السيادي, والمتمثلة بالآتي:

الإيرادات النفطية وفائض الموازنة, أي لابد من تخصص نسبة معينة من الإيرادات النفطية يتم توجيهها نحو الصندوق, إذ إن النفط ثروة وطنية عامة لا يمكن اقتصارها على جيل دون آخر, ولذا ومن أجل تحقيق العدالة بين الأجيال لابد من الاحتفاظ بجزء من الإيرادات النفطية الحالية في الصندوق السيادي, ويقوم هذا الأخير بتوظيفها بالشكل الأمثل الذي يكفل تنميتها وزيادتها كماً ونوعاً, سواء في داخل الاقتصاد العراقي أم خارجه ام في كليهما, وتحويل فائض الموازنة نحو الصندوق متى ما تحقق خلال السنة المالية.

عائدات الخصخصة, من المعروف هناك الكثير من المشاريع المعطلة أو المتعطلة التي يمتلكها القطاع العام ولازالت الدولة تتحمل أعبائها

المالية, واستمرار الوضع على ما هو عليه سيزيد من استنزاف الثروة الوطنية, ولذا فالعمل على خصخصتها سيوفر المزيد من الأموال العامة التي ينبغي أن يتم توجيهها نحو صندوق العراق السيادي لضمان عدم استنزافها عبر الانفاق الجاري من جانب وضمان استمرار ملكيتها للمجتمع العراقي ككل من جانب آخر (نجم وعز الدين, 2016, 221).

2-**ج- الاحتياطيات الأجنبية** : من الممكن تمويل الصندوق السيادي مبدئياً من الاحتياطيات الأجنبية خصوصاً عندما يكون حجمها يفوق المعدل الآمن, إذ إن وجود الاحتياطيات بشكل يفوق الاحتياجات الاستيرادية كمياً وزمنياً, هو أمر ينطوي على تكاليف مرتفعة لأي اقتصاد, فما بالك وإن كان هذا الاقتصاد بحاجة لتنويع مصادر الدخل فيه, وهو بأمس الحاجة للتمويل كونه متعطشاً للاستثمار, وعليه لا بدمن التقليل من تكلفة الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات(الاحتفاظ باحتياطيات تكفي لسد إجمالي الاستيرادات ولمدة سنة واحدة, وما زاد عن ذلك يعد احتياطيات إضافية سيتحمل الاقتصاد الوطني كلفة الاحتفاظ بها) عن طريق استثمار جزءً منها, من خلال الصندوق السيادي (الجبوري وآخرون, مصدر سابق, 166.) أما بالنسبة لآلية عمل صندوق العراق السيادي يمكن توضيحه من الشكل (3) التالي:

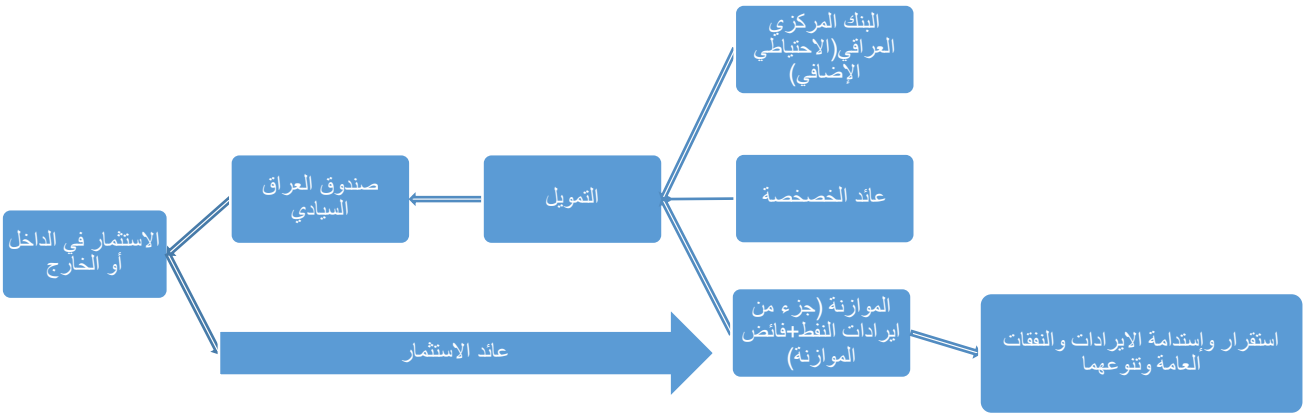

الشكل (3) يوضح آلية عمل صندوق العراق السيادي.

المصدر :المخطط من إعداد الباحثين.

يتضح من الشكل (3), كيف يسهم احتياطي البنك المركزي وعائد الخصخصة وجزء من ايرادات النفط وفائض الموازنة في تمويل صندوق العراق السيادي الذي بدوره يسهم في استقرار الإيرادات والنفقات العامة ومن ثم تنوعهما, إذ إن عائد استثمار الناجم عن استثمارات الصندوق سواء في الداخل أو في الخارج او كليهما, يعد كرافد ثاني يمول الموازنة من جانب, واستقرار الانفاق العام واستدامته نحو القطاعات المستهدفة سيفضي إلى تفعيلها وتوليد الإيرادات المتنوعة كالأرباح والضرائب والرسوم وغيرها من جانب آخر , وجدير بالذكر إن مجلس النواب العراقي قد صوت على قانون شركة النفط الوطنية العراقية يوم الاثنين الموافق 5 آذار 2018 والذي تضمن ثلاث صناديق هي صندوق المواطن وصندوق الاجيال وصندوق الاعمار, وحدد القانون ما نسبته 10% من ارباح الشركة يتم تحويلها لهذه الصناديق وبما لا يتجاوز 90% يذهب لخزينة الدولة, وما يؤخذ على هذا القانون انخفاض نسبة ما مخصص من ارباح الشركة لهذه الصناديق, ولم تكن إدارة هذه الصناديق مرتبطة بجهات مختصة كالبنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية وغيرها, إذاً ما هو سبب ارتباط هذه الصناديق بالشركة الخاصة بتطوير الصناعة النفطية استكشافاً وانتاجاً ونقلاً وتسويقاً؟!

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجـــات

1- تبين من خلال ما سبق، ان الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي ريعي بامتياز, حيث يعتمد على النفط بنسبة كبيرة جداً, إذ شكلت في المتوسط 44.97% من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2006-2019 ,و 92.84% من الإيرادات العامة لنفس المدة, 99.54% من مجموع الصادرات لنفس المدة.

2- يعاني تنويع الاقتصاد من تحديات عديدة أهما الفساد, حيث احتل العراق المرتبة 166من أصل 176 في عام 2016, وانهيار البنى التحتية بسبب الحروب المتعاقبة والصراعات الداخلية, وضعف رأس المال البشري فعلى الرغم من ارتفاع حجم الانفاق نحو التعليم إلا إنه لم يكُن كافياً.

3- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي مقابل محدودية دور القطاع الخاص, إذ شكلت مساهمة القطاع الخاص 14.42% من تكوين رأس المال الثابت في المتوسط للمدة 2006-2019, في حين شكل القطاع العام ما نسبته 85.58% من تكوين راس المال الثابت لنفس المدة.

4- إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي, حيث نلاحظ إن القطاع النفطي يشكل 44.97% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط للمدة 2006-2019, في حين لم تتجاوز مساهمة الزراعة 5%,والصناعة التحويلة نسبة 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط لنفس المدة.

5- إن الخصخصة أو الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص يسهمان بشكل كبير في زيادة النشاط الاقتصادي, إذ كون الخصخصة ستسهم في التخفيف من أعباء المالية العامة, والشراكة تسهم في تقوية القطاع الخاص وتشجعه على الولوج في الاستثمار الحقيقي.

6- يلعب إنشاء صندوق العراق السيادي المقترح دوراً كبيراً في استقرار الإيرادات العامة ومن ثم استقرار الانفاق العام وهذا ما يزيد من استمرار التخصيصات الموجهة نحو القطاعات المستهدفة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

ثانياً: التوصيـــات

1- معالجة تحديات تحقيق تنويع الاقتصاد العراقي وعلى رأسها التحدي الأكبر الفساد وذلك من خلال تفعيل دور الجهات المعنية بأخذ دور المنع لظهوره ومكافحته, و الاهتمام بتوفير البنى التحتية وجودة رأس المال البشري التي تسهم بتخفيض تكاليف الانتاج وبما يشجع الاستثمار.
2- خصخصة مشاريع القطاع العام العاطلة والخاسرة للتخفيف من أعباء المالية العامة وتمويل صندوق العراق السيادي من ناحية أخرى, وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي من ناحية ثالثة.
3- مشاركة القطاع الخاص في المشاريع العامة وذلك لما له دور من زيادة نجاحها وزيادة كفاءتها الإنتاجية وتكون قادرة على تمويل ذاتها بذاتها دون تحمل المالية العامة أعباء إضافية.
4- الاهتمام بالقطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة التحويلة وذلك لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من ظاهرة المرض الهولندي, إذ إن زيادة مساهمة هذه القطاعات سيحقق التنويع الاقتصادي ومتانة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة وإنهاء التبعية الاقتصادية.
5- إنشاء صندوق العراق السيادي وذلك لما له دور في تحقيق التنويع الاقتصادي وأهدافه وخصوصاً النمو المستدام والعدالة الاجتماعية بين الاجيال, عبر استقرار الإيرادات العامة واستدامتها من جانب واستمرار النفقات العامة واستدامتها باتجاه القطاعات المنشودة من جانب آخر.

المصـــادر

أولاً: الكتب

1- الهيتي, احمد حسين علي, اقتصاديات النفط, الطبعة الاولى, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل,2000.
2- المرزوقي ,عمر بن فيحان, التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي, الطبعة الاولى, مكتبة الرشد- ناشرون, المملكة العربية السعودية, 2006.
3- كارتسيف, فلاديمير و انوفسكي, بيوتر خاز, آلاف السنين من الطاقة, ترجمة محمد غياث الزيات, سلسلة عالم المعرفة, العدد 187, 1994, الكويت.
4- ديور, نبيل محمد وآخرون, التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي "تعزيز الانتاجية والقدرة التنافسية", منظمة التعاون الاسلامي, مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية, 2014.
5- الدستور العراقي, 2005.
6- دخيل, حسين أحمد, الأطر السياسية لاقتصادات التحول دراسة مقارنة, الطبعة الأولى, دار السنهوري, لبنان, 2016.
7- جان هـ.كاليكي و ديفيد ل.غولدون, الأمن والطاقة نحو استراتيجيات سياسة خارجية جديدة, ترجمة حسام الدين خصور, الطبعة الأولى, الهيئة العامة السورية للكتاب, دراسات اقتصادية, 13, دمشق, 2010.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1- الجبوري, حامد عبد الحسين خضير, استثمار العائدات النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2015.
2- الخاقاني, حسين جابر عبد الحميد, الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية, إطروحة مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد, 2008.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1- أحمد, جعفر طالب, الصناديق السيادية وأهميتها الاقتصادية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد 27, أيلول 2017.
2- الاسدي, بشرى محمد سامي حسن و الربيعي, حاكم محسن محمد, الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق, مجلة المستقبل العربي, العدد 409, مركز دراسات الوحدة العربية, 2013.
3- البصري, كمال, الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي 2011-2014, المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي, 2011.
4- الجبوري, سوسن كريم, الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 7, العدد 21 , 2011.
5- الجبوري, محمد حسين وآخرون, التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق, جامعة كربلاء, مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد الثالث, العدد العاشر, 2015.
6- الجبوري, مهدي سهر غيلان, آثار الصدمات النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق, مجلة الفرات, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية, العدد الثامن, شباط 2017.
7- حسن, حسين عجلان, تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية, مجلة المنصور, كلية المنصور الأهلية, العدد 27, 2017, ص2011.
8- حسن, محسن, مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج أم تازم؟, مجلة دراسات البيان, مركز البيان للدراسات والتخطيط, العدد 2, 2017.

9- حسن, يسرى مهدي و حسن ,رافع أحمد, الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للعراق ,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية,الاصدار7, 2012.
10- الخاطر, خالد بن راشد, تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون, سلسلة دراسات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, اغسطس 2015.
11- خلف, فليح حسن, العوائد النفطية العربية واستخدامها في صناعات وسائل الإنتاج, مجلة النفط والتنمية, العدد الثاني, السنة الثالثة, تشرين الثاني, 1977.
12- الشبيبي, احمد صدام عبد الصاحب, سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق.. رؤية مستقبلية, مجلة الخليج العربي, المجلد 38, العدد1-2, 2010.
13- شندي, أديب قاسم, ايديولوجيا الصراع في محاور السياستين النقدية والمالية وبناء أنموذج اقتصادي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق, وقائع مؤتمر البيان السنوي الأول "التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق", الجزء 1, مركز البيان للدراسات والتخطيط, بغداد أيلول 2017.
14- صندوق النقد الدولي, افاق الاقتصاد العالمي الآمال والواقع والمخاطر, 2013.
15- عاتي, حسن كريم, العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية, أضواء ومعالجات, مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات, العدد6.
16- عبد العزيز, محمد عماد, امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق(رؤية مستقبلية), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 1, العدد 37, 2017.
17- علي, احمد بريهي, اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة, الطبعة الأولى, دار الأيام للنشر والتوزيع, الاردن ,2013.
18- الغالبي, كريم حسين سالم, إشكالية التنويع الاقتصادي في العراق: الممكنات والفرص, وقائع مؤتمر البيان السنوي الأول" التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق", الجزء 1, مركز البيان للدراسات والتخطيط, بغداد أيلول 2017.
19- قاره, مصطفى, الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية, الصندوق النقد العربي, يناير 2013.
20- قاسم, افياء محمد و عبد الكريم, احمد ثابت, الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية ,مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ,العدد الثامن, 2014.
21- قدي, عبد المجيد, الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة, مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا, العدد السادس, الجزائر, 2009.
22- ماهر, أسعد حمدي محمد, اتجاهات تكوين رأس المال البشري في اقليم كوردستان-العراق, مجلة جامعة التنمية البشرية, المجلد 3, العدد2, حزيران 2017.
23- مدلول, محمد, واقع الصناديق السيادية في الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق, مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, المجلد 9, العدد 3و 2017.
24- مرزوك, عاطف لافي و حمزة, عباس مكي, التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, السنة العاشرة , المجلد الثامن , العدد الحادي والثلاثون , 2014.
25- مرزوك, عاطف لافي, التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلالات, مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد (24) , 2013.
26- معله, حالوب كاظم, التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديدات الانضمام إلى (WTO), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 22, العدد88, 2016.
27- المنعم, هبة عبد, أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار, صندوق النقد العربي, يناير 2012.
28- ميرزا, علي, العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية , ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين , بيروت , 2013.
29- نبيل, بوفليح, فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية ,مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, العدد 4, 2010.
30- نجم, رغد محمد و عز الدين, سوزان محمد, مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للإطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو, جامعة بغداد, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 22, العدد 87, 2016.
31- وسيلة, بوقنش, اقتصاد ما بعد النفط: الامارات المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي, مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, العدد الخامس, الجزائر, 2017.

رابعاً: التقارير والخطط الرسمية

1- برنامج الأمم المتحدة الانمائي, تقرير التنمية البشرية, 2016.
2- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 2017.
3- صندوق النقد العربي, تقرير تنافسية الاقتصادات العربية , 2016.
4- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنية2013-2017 .
5- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, التقرير السنوي للصادرات لسنة 2013.
6- جمهورية العراقوزارة العدل, قانون الموازنة العامة2016, جريدة الوقائع العراقية, العدد 4394, 2016.
7- جمهورية العراق, الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات(2011-2020)(الملخص التنفيذي), نيسان 2012.
8- جمهورية العراق, استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030, نيسان 2014.

خامساً: مقالات ومواقع الأنترنيت

1- حامد عبد الحسين خضير, دور التنويع الاقتصادي في الاستقلال الاقتصادي, مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط :
http://fcdrs.com/economical/998
2- راندال دود, حماية الاقتصادات النامية من صدمات الأسعار, منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط: الحوكمة: لتقلب الأسعار, ص114. متاح على الرابط الاتي: http://openoil.net/teachyourselfar/
3- سفيتلانا تساليك و مارتن تيسنيه, منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط: الحوكمة: عائدات النفط, ص33 . متاح على الرابط الاتي: http://openoil.net/teachyourselfar
زيد مجبل عبد النبي وصالح حسن كاظم, الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في العراق, ص4, بحث منشور على الرابط http://www.nazaha.iq/pdf_up/1547/pp3.pdf
5- مظهر محمد صالح, جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات, مقال متاح على الرابط أدناهhttps://www.cbi.iq/documents/mudh_pub11_f.pdf
6- عبد الستار عبد الجبار موسى, واقع الاقتصاد العراقي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق, ص12. بحث منشور على الرابط
أدناهhttps://www.researchgate.net/publication/291165761_waq_alaqtsad_alraqy_walyat_alt hwl_nhw_aqtsad_alswq
7- موقع وكالة الطاقة الدولية https://www.iea.org/about/ourmission/
8- موقع ديوان الرقابة المالية الاتحادي, https://www.fbsa.gov.iq/
9- موقع هيئة النزاهة, http://www.nazaha.iq/
10- موسوعة ويكيبيديا , على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki
11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) , الخطاب الرسمي, منتدى الأعمال الخليجي التركي في 9-10 يونيو 2014 , متاح على الرابط الآتي:
http://oapecorg.org/ar/Home/Media/Official-Speaches/OfficialSpeechDetail?id=5d072a8d-d91d-4d28-aaf2-dd42fbb03cc3
برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, جدول الأعمال "تعزيز تنمية البنية التحتية في العراق", الاجتماع الثاني لمجموعة العمل حول تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق, مركز المؤتمرات التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, فرنسا, 2010, ص1. متاح على الرابط أدناه
https://www.oecd.org/mena/competitiveness/45172511.pdf